MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ملخص اقتصادي حول الحرب على غزة

العدد 1 – 2023/10/18

الأبعاد الاقتصادية للحرب على قطاع غزة وفقا للقانون الدولي والإنساني: جعل غزة غير آهلة

1- الهدف الاستراتيجي الإسرائيلي: جعل غزة غير آهلة

نرصد في هذه الملخص أبرز نتائج النهج التدميري الشامل الذي اعتمدته القوات العسكرية الإسرائيلية حتى تاريخه، بتركيزنا على السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تعتبر انتهاكاً واضحاً وموثقاً لقوانين الحرب وحماية الأشخاص أثنائها. ما يتجلى من هذه القراءة، انه منذ السابع من أكتوبر/تشرين أول 2023، تقوم دولة إسرائيل بعدوان عسكري على قطاع غزة يتجاوز الدفاع المشروع عن النفس إلى **العقاب الجماعي** وإجراءات تخالف بشكل واضح القانون الدولي الإنساني.
ما ينذر بأخطار محدقة، أن الأهداف العسكرية والسياسية التي أعلن عنها رسمياً، أو التي يتم الترويج لها حالياً من قبل خبراء ومسؤولين إسرائيليين وأميركيين، تتلخص بنتيجة واحدة، بل فيما يبدو أصبحت تمثل الهدف الاستراتيجي الإسرائيلي الأسمى، وهو جعل قطاع غزة غير آهل من الجوانب الاقتصادية والمعيشية. من أولى المؤشرات لمثل هذه المخاطر:

- إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي: **«سنقضي على كل شيء»**.[1]
- تأكيد مستشار الأمن القومي السابق أن نتيجة الحرب **«سيصبح غزة مكاناً لا يمكن لأي كائن بشري العيش فيه»**.[2]
- دعوة عضو كنيست من الائتلاف الحاكم **إلى «ليس فقط تدمير حارة، بل سحق وتسوية غزة بالأرض...دون رحمة»**.[3]
- تشجيع لمثل هذه التوجهات من سياسيين مؤثرين في الولايات المتحدة، مثل اقتراح أحد كبار أعضاء مجلس الشيوخ بأن يتم ببساطة **«محيها عن وجه الأرض»**.[4]

ليس هناك، في أي أفق زمني قريب أو معروف، إمكانية «تعافي» قطاع غزة اقتصادياً ومعيشياً بعد ما خضع له حتى الآن، ناهيك عما قد يحصل خلال المراحل اللاحقة. اليوم اقتصاد قطاع غزة بات «خارج الخدمة» وأصبح ذلك الهدف الإسرائيلي في «الإبادة الاقتصادية والاجتماعية» قريب المنال.

في مواجهة مثل هذا التهديد الوجودي للشعب الفلسطيني في قطاع غزة ولمقدراته على الصمود وعلى حقوقه في الحياة الآمنة، يقوم معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بنشر وتعميم هذا الملخص الاقتصادي الأول حول أبعاد الحرب الجارية الاقتصادية. نسعى من خلال هذا الجهد إلى المساهمة في توثيق هذه المخالفات للقانون الدولي الإنساني في مسائل محددة، تطرقت لها مواد وبنود معاهدة لاهاي 1907 وبرتوكول جنيف الرابع عام 1949 متعلقة تحديدا بالشؤون الاقتصادية. هذا الملخص سيتم الاستناد إليه بشكل تراكمي خلال تحديث رصدنا للجرائم المرتكبة في بعدها الاقتصادي، أي في كل ما يتعلق بالعقوبات الجماعية وتدمير المباني والمنشآت المدنية وقطع المنافع العامة من المياه والطاقة الكهربائية والتهجير الجماعي للسكان ونشر البطالة وتقييد إمكانيات العمل.

هذا التوثيق يوفر أرضية للمطالبات العادلة لمرحلة ما بعد انتهاء الحرب والتي تتعلق بمتطلبات إعادة السكان المهجرين الذين أرغموا على النزوح إلى منازلهم وإعمار وإعادة الحياة الاقتصادية ونشاطاتها. من هنا تنبثق ضرورة وأهمية توثيق هذه الجرائم الاقتصادية لمحاسبة الجهة القائمة بالعدوان وتحميلها مسؤولية التعويض عن الأضرار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن التهجير وتدمير المباني والبنى التحية المادية ونشر البطالة؛ مسؤولية الجهة القائمة بالعدوان عن التعويض تستند بشكل محدد إلى المادة الثالثة من اتفاق لاهاي 1907 المشار إليه أعلاه. إن عملية الإعمار بعد انتهاء العمليات العسكرية وتعويض السكان المدنيين عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة لما تقوم به إسرائيل بمخالفات للقانون الدولي الإنساني تستدعي إلزام إسرائيل بتحمل عبء هذه المتطلبات والتعويضات وفقا للقانون الدولي الإنساني.

2- قوانين الحرب: البنية التحتية الاقتصادية

منذ اندلاع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، قامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة بدعوة إسرائيل إلى «احترام قوانين الحرب». هذه المذكرة تلخّص البعد الاقتصادي للامتثال لقوانين الحرب واحترامها.

- ينطبق القانون الدولي الإنساني على حالات الحرب بشكل عام وعلى الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بشكل خاص. في كل الأحوال، قامت إسرائيل (قرار الحكومة والكنيست) بإعلان الحرب رسميا. قطاع غزة ما زال، بحكم القانون، تحت الاحتلال الإسرائيلي.
- يستند القانون الدولي الإنساني إلى وثيقتين رئيسيتين: اتفاق لاهاي عام 1907 وبرتوكول جنيف الرابع عام 1948 وملحقاته. هاتان الوثيقتان تمثّلان كذلك جزءا من الأدوات المتاحة لقيام المحكمة الجنائية الدولية بممارسة أعمالها.
- بينما تختص بنود ومواد برتوكول جنيف الرابع بحماية المدنيين في أوقات الحرب، فان معاهدة لاهاي عام 1907 تنظّم «قوانين وأعراف الحرب البرية".
- قامت الأمم المتحدة والدول الرئيسة في المجتمع الدولي بدعوة إسرائيل إلى الالتزام باحترام قوانين الحرب كما نص عليها القانون الدولي الإنساني.

1 "We will eliminate everything": https//:www.youtube.com/watch?v=l4z9oScxdzs
2 "Gaza will become a place where no human being can exist" https//:www.ynetnews.com/article/sju3uabba
3 "Not flattening a neighborhood… Crushing and flattening Gaza. ...No Mercy" https//:www.hindustantimes.com/world-news/israelpalestine-latest-israeli-official-calls-for-use-of-doomsday-weapons-against-gaza.101697032521334-html
4 "Level the place" https://alaska-native-news.com/level-the-place-declares-lindsey-graham-as-israel-does-exactly-that-to-gaza/70243/

3- اتفاق لاهاي 1907

- **حدود استخدام القوة**: المادة 22: ليس للمتحاربين حق مطلق في اختيار وسائل إلحاق الضرر بالعدو.
- **قصف المدن والمساكن**: المادة 25: تحظر مهاجمة أو قصف المدن والقرى والمساكن والمباني غير المحمية أياً كانت الوسيلة المستعملة.
- **العقوبات الجماعية**: المادة 50: لا ينبغي إصدار أية عقوبة جماعية، مالية أو غيرها، ضد السكان بسبب أعمال ارتكبها أفراد. لا يمكن أن يعتبر هؤلاء السكان مسئولين بصفة جماعية.
- **التعويضات**: المادة الثالثة: يكون الطرف المتحارب الذي يخل بأحكام اللائحة المذكورة ملزماً بالتعويض إذا دعت الحاجة، كما يكون مسئولاً عن جميع الأعمال التي يرتكبها أشخاص ينتمون إلى قواته المسلحة.

4- بروتوكول جنيف الرابع.

- **الغذاء والدواء**

أ. المادة 23: «على كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة أن يكفل حرية مرور جميع إرساليات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبادة المرسلة حصراً إلى السكان المدنيين لإحدى الطرفين، حتى لو كان خصماً. وعليه كذلك الترخيص بحرية مرور أي إرساليات من الأغذية الضرورية، والملابس، والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والنساء الحوامل أو النفاس».

ب. المادة 50: «على دولة الاحتلال ألا تعطل تطبيق أي تدابير تفضيلية فيما يتعلق بالتغذية والرعاية الطبية والوقاية من آثار الحرب تكون قد اتخذت قبل الاحتلال لصالح الأطفال دون الخامسة عشرة والحوامل وأمهات الأطفال دون السابعة.

ت. المادة 55: «من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية». المادة 59: «إذا كان كل سكان الأراضي المحتلة أو قسم منهم تنقصهم المؤن الكافية، وجب على دولة الاحتلال أن تسمح بعمليات الإغاثة لمصلحة هؤلاء السكان وتوفر لها التسهيلات بقدر ما تسمح به وسائلها".

- **إخلاء السكان ونقلهم** (المادة 49):

أ. «...يجوز لدولة الاحتلال أن تقوم بإخلاء كلي أو جزئي لمنطقة محتلة معينة، إذا اقتضى أمن السكان ذلك أو لأسباب عسكرية قهرية. ولا يجوز أن يترتب على عمليات الإخلاء نزوح الأشخاص المحميين إلا في إطار حدود الأراضي المحتلة، ما لم يتعذر ذلك من الناحية المادية. ويجب إعادة السكان المنقولين على هذا النحو إلى أوطانهم بمجرد توقف الأعمال العدائية في هذه المنطقة.

ب. على دولة الاحتلال التي تقوم بعمليات النقل أو الإخلاء هذه أن تتحقق إلى أقصى حد ممكن من توفير أماكن الإقامة المناسبة لاستقبال الأشخاص المحميين، ومن أن الانتقالات تجري في ظروف مرضية من جهة السلامة والشروط الصحية والأمن والتغذية، ومن عدم تفريق أفراد العائلة الواحدة."

- **العمالة** (المادة 52، الفقرة الثانية): «تحظر جميع التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى بطالة العاملين في البلد المحتل أو تقييد إمكانيات عملهم بقصد حملهم على العمل في خدمة دولة الاحتلال».

5- انتهاكات دولة إسرائيل منذ إعلان الحرب على قطاع غزة فيما يتعلق بمعاهدة لاهاي

1-5 استخدام القوة وقصف المنازل والمباني المدنية والمنشآت الصناعية

- بحسب منظمة هيومن رايتس ووتش استخدمت إسرائيل في 10 و11 من تشرين الأول الحالي الفسفور الأبيض الذي يعرض المدنيين لخطر الإصابات الخطيرة وطويلة الأمد في عملياتها العسكرية على قطاع غزة ولبنان.[5] أكدت المنظمة الدولية لمتابعة انتهاكات حقوق الإنسان أن استخدام الفسفور الأبيض في المناطق المكتظة بالسكان كقطاع غزة ينتهك واجب الدول في حالة الحرب في اتخاذ الاحتياطيات اللازمة لتجنب إصابة المدنيين المنصوص عليه في القانون الدولي للحقوق الإنسان. كما وأشارت إلى أن تكنيك «التفجير الهوائي» للفسفور الأبيض يفاقم من آثاره، الأمر الذي يعرض أعداد أكبر من المدنيين إلى الخطر.
- شنت السلطات الإسرائيلية غارات جوية واسعة النطاق على أحياء مكتظة بالسكان في قطاع غزة حيث أسقطت في أول ستة أيام من الحرب فقط أكثر من 6000 صاروخ تزن 4000 طن وهو يقارب ما أسقطته الولايات المتحدة من غارات جوية على

5 https://www.hrw.org/news/2023/10/12/israel-white-phosphorus-used-gaza-lebanon

أفغانستان على مدار عام كامل.[6] بحلول 14 تشرين الأول أسقطت إسرائيل ما يوازي ربع قنبلة نووية.[78] المتحدث باسم قوات الدفاع الإسرائيلية دانييل هاغاري أكد أن تركيز القصف العسكري هو «على التدمير، وليس الدقة».[9] بدورها أعربت منظمات حقوق الإنسان عن قلقها إزاء الاستهداف المباشر للمدنيين بالغارات الجوية الإسرائيلية.[10]

- وفقاً لوكيل وزارة الأشغال الفلسطينية في غزة وحتى 16 من تشرين الأول، تم تدمير ما لا يقل عن (10,500) وحدة سكنية بشكل كلي وما لا يقل عن (7000) وحدة سكنية بشكل جزيء وهي غير صالحة للسكن بشكلها الحالي. كما وتم تدمير ما لا يقل عن (100,00) وحدة سكنية بشكل متوسط وطفيف بفعل القصف الإسرائيلي.[11] أفاد وكيل الوزارة أن التقديرات تقتصر فقط على المناطق التي تمكنت طواقم الوزارة من الوصول إليها وأن هناك الآلاف من الوحدات المدمرة التي تقع في مناطق خطرة وتعرضت لدمار واسع لم تتمكن الوزارة من الوصول إليها.
- حتى 16 تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت 164 منشأة تعليمية للقصف الجوي، بما في ذلك ما لا يقل عن 20 مدرسة تابعة للأونروا، اثنتان منها تم استخدامها كملاجئ طوارئ للنازحين داخلياً، و140 مدرسة تابعة للسلطة الفلسطينية، دمرت إحداها. كما تعرض أحد مباني واحدة من الجامعات لأضرار جسيمة، وتم استهداف وتدمير ما لا يقل عن 11 مسجدا، وتضررت سبع كنائس ومساجد.[12]
- كما ورصد المرصد الأورومتوسطي تدمير ما لا يقل عن 145 منشأة صناعية في أول أسبوع من الحرب على غزة.[13]

2-5 العقوبات الجماعية: قتلى/جرحى، أطفال/نساء

- حتى 16 من تشرين الأول استشهد أكثر من 2800 فلسطيني نتيجة الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة وأصيب ما يقارب 10,850.[14] في الأسبوع الأول من هجومها على غزة قتلت إسرائيل 14 فلسطيني بمعدل كل ساعة.[15]
- وثق الأورومتوسطي استشهاد 1046 طفل وإصابة ما لا يقل عن 3250 منهم إثر الغارات الجوية الإسرائيلية.[16] بالتالي استشهد ما يعادل 100 طفل يومياً منذ بداية العدوان على غزة في السابع من تشرين الأول.
- 55 عائلة أبيدت بالكامل منذ بداية الحرب وحتى تاريخه.[17]

6- انتهاكات دولة إسرائيل منذ إعلان الحرب على قطاع غزة فيما يتعلق باتفاقيات جنيف

- **مع بداية الحرب صرح وزير الحرب الإسرائيلي «لقد أمرت بفرض حصار كامل على قطاع غزة. لن يكون هناك كهرباء ولا طعام ولا وقود، كل شيء مغلق».**

في 15 أكتوبر صرح المفوض العام للأونروا: «لم يُسمح بدخول قطرة ماء واحدة، ولا حبة قمح واحدة، ولا لتر من الوقود إلى قطاع غزة خلال الأيام الثمانية الماضية».[18]

1-6 العقوبات الجماعية: قطع الغذاء والدواء والكهرباء والمياه

- **الغذاء:**

أ. نقص شديد في المواد الغذائية الموجودة والواصلة إلى قطاع غزة. فما زال معبر رفح مغلقا، بشكل يمنع دخول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والمياه المنتظرة عند الجانب المصري.
ب. العديد من المتاجر لديها إمدادات غذائية تكفي لأقل من أسبوع.
ت. المخابز في قطاع غزة غير قادرة على العمل بسبب النقص في المواد الأساسية، وخاصة دقيق القمح، والذي من المتوقع أن ينفد خلال أقل من أسبوع.
ث. واحدة فقط من كل خمس مطاحن تعمل، هناك شح في المياه والوقود. كما أعاقت مشكلات المواصلات الوصول إلى المستودعات.
ج. أدى انقطاع التيار الكهربائي إلى التأثير سلباً على الأمن الغذائي من خلال التأثير على عمليات حفظ الأغذية بالتبريد، وري المحاصيل، وبالتالي الإضرار بالقطاع الزراعي، بما في ذلك الدواجن والماشية والأسماك وغيرها من السلع.

6 https://www.aljazeera.com/news/2023/10/12/israel-says-6000-bombs-dropped-on-gaza-as-war-with-hamas-nears-a-week
7 https://www.euromedmonitor.org/ar/article/
8 https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/israel-kills-14-palestinians-every-hour-its-brutal-attack-gaza-israel-dropped-equivalent-quarter-nuclear-bomb-enar
9 https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-10-10/ty-article-live/0000018b-1645-d465-abbb-16f71d060000#16466166
10 https://www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-10
11 https://www.aljazeera.net/news/liveblog/2023/10/15/
12 https://www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-10
13 https://www.euromedmonitor.org/en/article/5846/Israel-commits-widespread-war-crimes-in-Gaza,-humanitarian-catastrophe-is-imminent
14 https://www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-10
15 https://www.euromedmonitor.org/ar/article/5859/
16 https://www.euromedmonitor.org/ar/article/5863/
17 https://www.aljazeera.net/politics/2023/10/15/
18 https://www.arabnews.com/node/2391886/middle-east

ح. لقد أثر عدم القدرة على الوصول إلى العلف والأضرار الناجمة عن الغارات الجوية على المزارعين، حيث أبلغ العديد من مربي الماشية، وخاصة صغارهم، عن خسائر كبيرة في الثروة الحيوانية، لا سيما في قطاع الدواجن.[19]
خ. اعتماد سكان غزة على المساعدات الخارجية التي تم حظر دخولها الآن لقطاع غزة لأكثر من أسبوع.[20]
د. لم يتمكن ما يقرب من نصف مليون شخص (112 ألف عائلة) من الحصول على حصصهم الغذائية منذ إغلاق مراكز توزيع الغذاء التابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) منذ بدء هجمات إسرائيل.[21]
ذ. استمرار إغلاق معبر (كرم أبو سالم/كيرم شالوم) -المنفذ التجاري الوحيد لقطاع غزة- يحول دون دخول أي علف حيواني ويعرض قطاعي الثروة الحيوانية والدواجن للخطر ونفوق أكثر من 10 آلاف منتج يوفر البروتين الحيواني لأهالي القطاع.
ر. «امتدت فترات الانتظار في المخابز القليلة التي لا تزال تعمل في غزة لأكثر من 10 ساعات، وفقا لتقارير محلية. يتم تقاسم كيلو من الخبز بين 30-20 فرداً.»[22]

- **الدواء والرعاية الصحية:**

أ. وثّقت منظمة الصحة العالمية 48 هجوما على مرافق الرعاية الصحية في قطاع غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، ما أدى إلى إلحاق أضرار بنحو 24 مستشفى ومنشأة رعاية صحية أخرى، بما في ذلك ستة مستشفيات. وكان لا بد من إخلاء ثلاث من هذه الأخيرة في شمال غزة.
ب. حتى تاريخ 14/10/2023، تم قتل 28 عامل في مجال الرعاية الصحية في قطاع غزة، وتدمير 23 سيارة إسعاف.[23]
ت. يعمل نحو 20 مستشفى حكومي وغير حكومي بشكل جزئي وتقدم العلاج إلى ما متوسطه 1,000 جريح يوميا، وهو ما يتجاوز طاقتها بشكل كبير.
ث. اضطرت المستشفيات إلى تخفيض تقديم خدمات الرعاية الأساسية لبعض الأمراض المزمنة حتى تستطيع علاج أعداد الجرحى المتزايدة في ظل محدودية الكهرباء والوقود.
ج. من شأن إغلاق المولدات الاحتياطية أن يعرض حياة الآلاف من المرضى لخطر مباشر. ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن «المستشفيات في غزة تواجه خطر التحول إلى المشارح بدون كهرباء».

- **الكهرباء:**

أ. تبعاً للحرب، توقف المصدران الرئيسيان للكهرباء في قطاع غزة عن العمل. قطعت إسرائيل الكهرباء عن قطاع غزة في بداية الحرب. توقفت محطة توليد الكهرباء داخل القطاع عن العمل بعد بداية الحرب نتيجة لنفاذ الوقود.
ب. تفاقمت إشكالية توليد الكهرباء حتى من خلال المولدات الصغيرة المعدة للاستخدام الشخصي، وذلك نتيجة لنفاذ الوقود اللازم لتشغيلها نظراً لانقطاع إمدادات الوقود من خارج قطاع غزة.

- **المياه**

أ. قبل الحرب، بلغ معدل نصيب الفرد من المياه في قطاع غزة حوالي 80 لتراً يومياً، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية (150 لتراً يومياً للفرد)
ب. أكثر من 97% من مياه قطاع غزة لا تلبي أصلاً معايير منظمة الصحة العالمية.[24]
ت. أصبح المصدر الوحيد للمياه هو طبقة المياه الجوفية الملوثة بمياه الصرف الصحي والمواد الكيميائية ومياه البحر.
ث. أوقفت السلطات الإسرائيلية منذ اليوم الأول لهجومها ضخ المياه من خط ميكروت المغذي لقطاع غزة، وتوقفت محطات التحلية بسبب انقطاع الكهرباء ونفاد الوقود. مما خلق حالة عطش جماعي لسكان القطاع.[25]
ج. منذ 12 تشرين الأول، تضرر ما لا يقل عن ستة آبار مياه وثلاث محطات لضخ المياه وخزان مياه ومحطة تحلية واحدة تخدم أكثر من 1,100,000 شخص.
ح. في 15 تشرين الأول تم إغلاق آخر محطة متبقية لتحلية مياه البحر، من بين المحطات الأربع التي تخدم وسط وجنوب قطاع غزة، بسبب نقص الوقود.

➢

19 https://www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-10
20 https://www.theguardian.com/world/2023/oct/17/crisis-gaza-why-food-water-power-running-out
21 https://www.euromedmonitor.org/ar/article/5857/
22 https://www.theguardian.com/world/2023/oct/17/crisis-gaza-why-food-water-power-running-out
23 https://www.visualizingpalestine.org/visuals/treating-trauma-2023
24 https://www.theguardian.com/world/2023/oct/17/crisis-gaza-why-food-water-power-running-out
25 https://www.euromedmonitor.org/ar/article/5857/

7- نقل السكان والعمالة

- **نقل السكان**

أ. حتى تاريخ 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023، دمرت الحرب الإسرائيلية بالكامل أكثر من 2185 مبنى و8840 وحدة سكنية. إضافة إلى التدمير الجزئي لأكثر من 89 ألف وحدة سكنية، وتهجير نحو 680 ألف مواطن فلسطيني قسراً داخل قطاع غزة بعيداً عن أماكن سكناهم.[26]

ب. تم إصدار أوامر عسكرية بانتقال جميع سكان غزة (نحو 1.1 مليون شخص) إلى جنوب قطاع غزة خلال فترة زمنية قصيرة ولم يتم توفير أماكن تصلح للإقامة البشرية لهم. تم تشريدهم دون توفير أدنى مقومات الحياة الإنسانية لهم من غذاء ومياه ومسكن، وتم إيوائهم في أماكن تزيد من احتمالية تعرضهم للأمراض والأوبئة.

ت. استقبلت نحو 92 مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» أعداداً كبيرة من النازحين، فيما لجأ عدد منهم إلى مدارس حكومية.[27] نظراً لتزايد أعداد النازحين وعدم استيعاب هذه المرافق لهم، فقد تم نصب خيام لهم في المدارس ترافقت مع تكدس كبير في أعدادهم.

ث. بالإضافة، يقيم حوالي 54,500 نازح في 51 ملجأ غير تابع للأونروا، معظمها يقع في مدينة غزة وشمال غزة.[28]

ج. العديد من الأسر النازحة قد عادت إلى مدينة غزة وشمال غزة، بسبب الغارات الجوية المستمرة التي تستهدف المناطق الجنوبية كما الشمالية، والتي فاقمت من الظروف المعيشية الصعبة في الجنوب، مع ضيق الملاجئ المؤقتة، ونقص الخدمات والمياه والكهرباء والصرف الصحي.

- **العمالة**

أ. قبل الحرب، ارتفعت معدلات البطالة والفقر ووصلت إلى أعلى مستوياتها؛ حيث تجاوزت معدلات البطالة الـ 45% خلال النصف الأول من العام 2023. كما أن أكثر من 50% منهم من الشباب الخريجين العاطلين عن العمل، ويعادل دخل الفرد الفلسطيني في قطاع غزة نصف دخل الفرد الفلسطيني في الضفة الغربية، وتفاقمت معدلات الفقر حتى تجاوزت 80%.

ب. شلت الحركة الاقتصادية في جميع القطاعات الإنتاجية والخدماتية بالشكل الذي فاقم مشكلة البطالة، خاصة مع تدمير أعداد كبيرة من المنشآت. مما يمنع من العودة إلى العمل بشكل طبيعي بعد انتهاء الحرب.

ت. أصبحت كامل القوة العاملة الفلسطينية معطلة قصرياً، ولأجل غير معروف.

26 file:///C:/Users/WAFA/AppData/Local/Microsoft/Windows/INetCache/Content.Outlook/OGYIHPTF/Attachment
27 https://www.euromedmonitor.org/ar/article/5848/
28 https://www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-10